

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ديالى/ كلية القانون و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدولة و فكرة بنائها (العراق نموذجا)

الى

كلية القانون و العلوم السياسية /قسم علوم السياسية
وهو جزء من متطلبات نيل الشهادة البكالوريوس في القانون

اعداد الطالبة
(شذى احمد حنون)

اشراف

د . علي ياسين عبد الله

((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))

((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ
الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا))

صدق الله العظيم

سوره (البقرة) الآية (١٤٣)

الإهداء

الى من يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون

عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء

اخوتي احبكم حباً لو مر على ارض قاحلة لتفجرت

منها ينابيع المحبة .

اهداء الى الذي ينير لي

درب النجاح أبوي .

ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف ... أمي

الشكر والتقديم

اولا الشكر والحمد لله العلي الحميد على لطفه معي طوال ايام الدراسة وتوفيقه لي على تمام البحث واسئله بان يزودنا من فضله ما احتجنا ومن علمه ما جهلنا

.....وادين بالفضل الذي عمره الاساتذة الافاضل على ما يذلوله من جهد كبير وتوجيهات سديدة ساعدت على وصول النتائج علميه متواضعة كما اوجه الشكر الى كل من عانني وارشدني لتمام هذا البحث من اساتذتي الفاضلين من قسم العلوم السياسية لهم الفضل عليه في تدريس كلية القانون والعلوم السياسية وحثهم ومساعدتهم لي في كل شيء

.....واقدم الشكر لموظفي المكتبة المركزية في كلية القانون والعلوم السياسية واسئله الله التوفيق في بحثي والله عليم قدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اشهد ان البحث الموسوم بـ (الدولة و فكرة بنائها) (العراق نموذجا) للطالبة
(شذى احمد حنون) قد تم تحت اشرافي و اشراف كلية القانون و العلوم السياسية.

اقرار المشرف
د . علي ياسين عبدالله

المقدمة:-

الحمد لله الذي لولاه ما جرى قلم، ولا تكلم لسان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد(صلى الله عليه واله وسلم) كان افصح الناس لساناً واوضحهم بياناً ثم اما بعد انه من دواعي سروري ان اتاحت لي هذه الفرصة العظيمة لاكتب في هذا الموضوع الهام الذي يشغل بالنا جميعا لما له من اثر كبير في حياة الفرد والمجتمع وهو موضوع (الدولة وفكرة بنائها العراق انموذجاً) يدل واقع المجتمع الدولي على ان الدول اصبحت تمثل اغلبية اعضاء هذا المجتمع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث كثر عددها بسبب تعمق موجات حركات التحرر الوطني اما بعد انتهاء الحرب الباردة فقد شهدت هذه الفترة ميلاد اعداد اخرى من الدول ويتوقع المراقبون تزايد هذا العدد نتيجة تمزقات التي يمكن ان تقع في بعض الدول الكبيرة حيث ان الدولة ارتكزت على المكونات السياسية والقوة العسكرية والمستوى الاداري للمواطنين بأنهم في دوله يجب ان تعتمد على الاخرين للحصول على امنها. كيف تبنى دولة قد تهدمت وكيف تقوى دولة قد ضعفت وكيف تزداد دولة قوية قوة في بعض النواحي قد ضعفت فيها حيث ان كل مسألة من مسائل هذه القضية وتحاول ان تضع ما توصلو اليه من نظريات عامه يمكن الاستعانة بها على جعل ما توصلو اليه قابل للتعميم لكنه يعترف بان هذا ليس ممكناً في كل المجالات حيث تركز الى حد كبير على ظروف محلية وظروف متغيرة لا يمكن الاحاطه بها ونختصر على ما نراه من وجهة نظرنا المحلية والاستفادة من مراجعة التي لا تكاد تخلو منها صفحة . ان المقصود ببناء الدولة هو انشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجود منها ان بناء الدولة هو من اهم امور المجتمع الدولي لان الحكومات الضعيفة والفاشية هي من مصدر لكثير من المشكلات العالمية العظمى واريده ان ابين كذلك انه بينما نعلم الكثير عن بناء الدولة الا ان هنالك الكثير مما لا نعلمه ولا سيما كيفيه نقل المؤسسات القوية الى الدول النامية

مشكلة الدراسة :- تتمثل مشكلة الدراسة بغياب فكرة بناء الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ وظهور افكار مسبقة على اساس المحاصصة السياسية الحزبية مما انعكس بالتالي على صناع القرار السياسي .

فرضية الدراسة :- هل ان غياب فكرة بناء الدولة العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ ادت الى ظهور انواع من المحاصصة السياسية و الحزبية و بالتالي تعثر صناع القرار السياسي .

هدف الدراسة :-

١- تهدف الدراسة ان بيان الاسباب المؤدية الى غياب فكرة بناء الدولة العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ فضلاً عن الاسباب التي ادت الى تعدد وجهات صناع القرار .

٢ – وضع وظيفة تستطيع من خلال التوصل الى بناء الدولة العراقية الحديثة المبنية على اسس العدالة و المساواة فالهذأ الفرص بعيدة عن المحاصصة السياسية و الحزبية .

٣ – الوقوف على اهم التجارب العالمية الرائدة في المجال بناء الدولة استلهم البعيد منها .

اهمية الدراسة :- يعد موضوع بناء الدولة من المواضيع التي اخذ حيزاً لا بأس به في مجال الفكر السياسي كما انه من المواضيع المهمة في المجتمع السياسي . كونها تهدف الى وضع رؤية موضوعية بسيطة

منهجية الدراسة :- من اجل الوصول الى هدف البحث فقد اتبع الباحث عدد من المناهج اهمها المنهج التحليلي و المنهج التاريخي و المنهج الوصفي .

هيكلية البحث :- اشتمل البحث على اربعة مباحث ولكل مبحث مطلبين ،حيث تناول المطلب الاول من المبحث الاول نبذة عن مفهوم الدولة ، وتناول المطلب الثاني نبذة عن نشأة ووظيفة الدولة في العالم الثالث .كما تناول المطلب الاول من المبحث الثاني الاتجاه الماركسي و تناول المطلب الثاني الاتجاه الليبرالي كما تناول المطلب الاول من المبحث الثالث التطور التاريخي لفكرة بناء الدولة العراقية الحديثة قبل عام ٢٠٠٣ اما تناول المطلب الثاني الدولة العراقية في عام ٢٠٠٣ الى وقتنا الحاضر اما تناول المطلب الثالث التغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ودستور ٢٠٠٥ .

المبحث الاول :- مفهوم الدولة النشأة والتطور

أولا :- مفهوم الدولة لغويا:- يمكن القول ان لفظ ((دال)) في العربية هو جذر واصل كلمة الدولة المستعملة من قبل اغلب الشعوب الاسلامية واللفظة هي بمعنى انتقال الشيء وهو معنى قد تكون له علاقة بعملية نشوء الدولة او بالطابع غير الثابت للسلطان التي تديرها اما مفهوم الدولة المتعارف عليه حاليا في اللغة العربية فقد بدء مع بدايات القرن العشرين ومنذ ذاك الحين تضمنت المفاهيم العربية الحديثة هذه اللغة بمفهومها الاجتماعي العام واصل كلمة الدولة (State) في اللغة الانكليزية يعود الى اللغة اللاتينية وهي مشتقة من لفظة (Status) التي تعني الحالة المستقرة ولم تأخذ الكلمة مدلولاً سياسياً الا في العهد الروماني ((الجمهوري)). (١)

ثانياً:- مفهوم الدولة اصطلاحاً :- بأنها عبارته عن مجموعه دائمه مستقلة من افراد يملكون اقليماً معنيا تربطهم رابطته سياسيه مصدرها الاشتراك في الخضوع للسلطة المركزية اي بينهم فئه حاكمه واخرى محكومة ويحق لها كشخص معنوي دون غيرها استخدام القهر للتحقيق . (٢)

١- هضال احمد رشيد ، احسان احمد رشيد ، سولين حاجي، بالتعاون مع منظمة هاري كار غير الحكومية ، مطبعة زانا . دهوك/٢٠٠٦ ص٧ .

٢- هضال احمد رشيد ، احسان احمد رشيد ، سولين حاجي، المصدر نفسه ، ص٨ ،

ثانياً:- مفهوم المدارس الفكرية المختلفة للدولة

لكي نفهم التباين في مفهوم الدولة لابد من الاشارة الى اهم المفاهيم والمقولات النظرية وهي

١ - مفهوم الدولة في الفكر الغربي :-

لقد تطرقنا سابقا الى افكار الغربيين بخصوص مفهوم الدولة ولقد تبين ان الحديث عن الدولة في الفكر العربي ينصب بشأن (الدولة القومية) و(الدولة الامة) كشكل سياسي قانوني متميز كما سبقه ، كمضمون فقد تركز هذا المصطلح كون الدولة نظاما متكاملًا للقمع في المجتمع ونظاما قانونيا مؤسسيا بيروقراطيا وكسلطة سياسية او حكومية ينتخبها الحاكم ، وكطبقة حاكمه او مهنية .

وقد برز ذاك جليا في كتابا بات الرواد امثال (هيغل) و (ماكس فيبر) وغيرهم مما اوى الى تجلي اتجاهات فكرية عدة من ابرزها التيار الليبرالي الديمقراطي والتيار السلطوي الشمولي . (١)

٢ - مفهوم الدولة لدى مفكري العالم الثالث :-

يجب الانتباه الى ان مفهوم (الدولة الحديثة) ظاهرة جيدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها احيانا بصفة عقود كما يشير الكاتب ، لكن ذلك لا يلغي ان كتاب العالم الثالث قد وضعوا اصابعهم على الجرح حيث عالجوا موضوع الدولة وبخاصة اهتمامهم بالعملية المزدوجة بناء الدولة وبناء الامة في ان واحد وبناء اجهزة ومؤسسات الدولة ، جليا انقسامهم الى مدارس فكرية هي في واقع الامر امتداد لنظريات الغرب ، يتجسد ذاك في طروحات اربعة كتاب بارزين في دول العالم الثالث حول مفهوم الدولة . (٢)

١- وصال نجيب العزاوي ، سعد صالح الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٤٠-٤١

٢- المصدر نفسه ، ص ٤٢

المفكر الاسيوي حمزة علوي :-

يرى ان الدولة قد جاءت عن طرق الاستعمار الى العالم الثالث والمشكلة الرئيسية هي ان الدولة لم تتأسس عن طريق (برجوازية وطنية) محلية كما حدث في أوروبا وانما عن طريق (برجوازية استعمارية اجنبية) وتعمل مؤسساتها كافة على خدمة الاستعمار بأجهزة بيروقراطية مدنيه عسكريه متضخمة ، ورشتها النخب الوطنية فأصبحت نفسها بيروقراطية عسكريه .

عالم السياسة الافريقي على فروعى :-

ان المعضلة حسب مفهوم فروعى ، هي فى فرض الاستعمار الغربى مفهوم (الدولة القومية) على شعوب افريقيا ومنها الاستقلال قبل ان يرحل دون ان تتمكن حقيقة من فرض هذا الاستقلال وهذه السيادة ، والغرب يتبجح بانه فرض قيدين حديدين على افريقيا ، الاول قومى صارم هو الدولة السياسية والعسكرية والثانى غير قومى لا يتعاون هو الرأسمالية للقارات يستخف بمبدأ السيادة الوطنية .

ج- مفكرى امريكا اللاتينية :-

وبرز مفاهيم (إيمانوبل وولرشتاين) ، و(غلير مواد دونيل) فالأول يرى ان العوامل الخارجية لا يمكن تجاهلها فى تكوين الدولة الحديثة او الدولة القومية التى كان لها الغلبة فى ظهورها فالدولة هي انتاج للرأسمالية الاوربية وامتدادا لها حتى فى موقف الشريك الاضعف مع المركز الخارجى والرأسمالى المتنفذ دوليا . (١)

وصال نجيب العزاوى ، سعد صالح الجبورى ، مصدر سابق ، ص ٤٣-٤٤

ثالثا :- مفهوم الدولة فى الفكر العربى الاسلامى

نشأت فكرة الدولة فى الفكر السياسى الحديث فى رحم فكرة الاصلاح وكانت من ثمراتها النظرية لم تنطرح فى وعى الاصلاحين يصوفها مسألة فكرية مستقلة بل حمل على التفكير فيها التفكير فى مجمل الاسباب التى قادت المجتمعات العربية والاسلامية الى حال من التأخر المزدوج تأخر عن العصر وتأخر عن الماضى المرجعى. مثلما حمل على التفكير فيها التفكير فى جملة ما يمكن التوصل به لاكتساب اسباب الترقى والانتهاض والانخراط الايجابى فى المدينة الحديثة (١) لقد تطرق المفكرون العرب والمسلمون بدرجات متفاوتة الى مفاهيم الحكم والحكومة والسلطة والسلطان ، يبدأ انهم لم يشيروا الى مفهوم الدولة برغم ثراء التراث العربى الاسلامى فى مختلف الميادين ، وكان للغرابى والماوردي والرازي والعزالي وغيرهم كتابات تتعلق ب(الجماعة السياسية) وليس حول الدولة وفى حقه لاحقه ونتيجة لدخول المد الفارسى فى جسد الدولة العباسية فى اواخر عهدها

اصبحت الدولة الاسلامية مركبة من عنصرين هما العنصر العربي الاسلامي الذي يهدف مكارم الاخلاق ومقاصد الشريعة و التوازن القبلي والعشائري والاسري ، والنصر الاسيوي (الفارسي الساساني) الذي يرمي الى خدمة الاهداف الدنيوية مما قاد الدولة الى التفكك واللاتجانس في حقب لاحقة .(٢)

١- عبدالاله بلقزيز، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، بيروت ، ط ٢، ٢٠٠٤، ص ١٩

٢- وصال نجيب العزاوي ،سعد صالح الجبوري ،مصدر سابق ،ص ٤٥

رابعاً:- مفهوم الدولة لدى مفكري عصر النهضة العربية

يمكن التمييز في الفكر العربي الحديث بين لحظتين هما : لحضة الاصلاحية النهضة التي تمتد زمنيا بين ثلاثينات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين ،وهي اللحظة التي سنتناولها تحت عنوان الفكر النهضوي العربي. اما اللحظة الثانية التي يسميها احد الباحثين لحظة الراديكالية العربية ،فتمتد زمنيا بين عشرينيات القرن العشرين وحتى الثمانينات في القرن نفسه ، وتظم اللحظة الاولى تياري السلفية المتفتحة والليبرالية ، بينما تضم الثانية في بين ما تضم التيار الصحوي الاسلامي. واذا كانت بين اللحظتين جوامع اشكالية ، فأن بينهما فواصل تتعلق بالاختلاف بين مضمون المقالة الفكرية لكل من اللحظتين حيث ان فكر اللحظة الاولى منذ الطهطاوي حتى رشيد رضا . قبل ان ينقلب على التراث النهضوي الليبرالي. لم يكن معنيا بالتفكير في نظام الخلافة او الامامة ، بل كان هاجسه بناء دولة وطنية على النمط الاوربي . اما في اللحظة الثانية ،وبعد سقوط الخلافة العثمانية ، فقد شهدت الساحة العربية نزوعا حادا الى مقاطعة المنظومة الليبرالية الحديثة والعودة الى مفردات السياسة الشرعية ، مما يؤشر الى بداية خطاب سياسي جديد يتراجع عما كان انتهى اليه الفكر النهضوي في سياق ملابسات تاريخية معنيه ، وتكالب القوى الاستعمارية عليها ، الامر الذي دفع الدولة العثمانية الشروع في بعض الاصلاحات ، مثل تحديث الجيش ومؤسسات الدولة وقرار المساواة والمواطنة ثم دستور ١٨٧٦ .(١)

١- احمد عوض الرحمون ،الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك ، بيروت ،

ط ١ ، ٢٠٠٨، ص ٢١

في المراحل المتأخرة من حكم العثمانيين اتجاهات فكرية عدة منها:-

١- **الاتجاه الليبرالي:-** ويمثله كل من رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣م) وخير الدين التونسي (١٨١٠-١٨٨٧م)، ويتلخص فكر الاول بتبني فكرة الدولة الدستورية على اساس ان الامة مصدرها السلطان في السلطة الحديثة وكانت قناعاته بضرورة اقامة الحكم على اساس الميثاق الدستوري الذي يقره المجتمع ويلزم به الحاكم ،على وفق هذا تقوم الدولة على ركنين اساسيين هما القوة الحاكمة (الدولة) والقوة المحكومة (الناس) وهو بذلك اول من نظر الى الفصل بين السلطات العامة في الدولة والحرية والمساواة ، اما الثاني فقد تبني فكرة الاصلاحات السياسية في الدولة وسيادة القانون ، ولهذا فأن الدولة اما ان تكون استبدادية او شقراطية او ديمقراطية ،ويتضح من رؤيته انه يميل الى الدولة الارشراطية التي يحكمها الاعيان . وما كان يتوقعه ودوماً فرصه على ان لا يستبد شخص ما بالسلطة ويرجع في دولته الدستورية ابداء المشورة وحرية المواطنين بمدياتها الواسعة.

٢- **الاتجاه الثوري :-** ويقف في مقدمة هذا الاتجاه جمال الدين الافغاني (١٨٣٨-١٨٩٧م) الذي امن بالحكم الدستوري ورفض الحكم الفردي وضرورة خضوع الحاكم لقانون الشعب ، ويرى في الوحدة والسيادة امكانية تحقيق نمو الامة وعظمتها ورفعتها واعلائها ، وكان ثوريا ضد اي حاكم يخيب الامل المعقود عليه .

٣- **الاتجاه الاصلاحى :-** ومن رموز هذا الاتجاه محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م) الذي يرى خير اوجه الوحدة هو الوطن ووجوب الشورى مع الرأي العام ويرفض النزعة الفردية وان المجتمع جسد واحد ، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤-١٩٠٢م) الذي يرى ان الحكم المستبد هو المسؤول عن اتباع الفوارق الاجتماعية لا نه يشجع الاغنياء على هضم حقوق الفقراء ، والحل هو بالتعليم ورفع المعنويات والتبشير والتوعية وركز محمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) على ضرورة وجود خليفة حقيقي اي مجتهد اكبر مؤهل لتطبيق تعاليم الاسلام ومبادئه بهدف اعادة تكوين الدولة ويلاحظ ان معظم كتابات مفكري هذه المرحلة تتركز على اثبات عضمة التعليم الاسلامي وعدم فصل الدين ، وان مقومات الدولة الحديثة متوافقة مع روح الاسلام وتعاليمه ليس العكس ، كما تتضمن دعوة لقيام الدولة الاسلامية . (١)

١- وصال نجيب العزاوي ، مصدر سابق ص ٤٧-٤٨

خامسا :- مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر

ادت الاجتهادات الخاصة بموضوع الدولة الى بلورة اربعة تيارات في الفكر الغربي:-

١- تيار ديني :- وهو الذي يجعل من الاسلام ديناً ودولة ديناً ، ويمثل في طروحات الاخوان المسلمين والتيار المشير.

٢- تيار ماركسي :- ينظر الى دولة في العالم الثالث كخصوصية تاريخية لكل مجتمع من ناحية ، وفي ضل تشكيلة اقتصادية اجتماعية مشخصة تركز في صوغ سماتها على حالة تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج تحت ما يسمى بنمط الانتاج السائد ، وفي الاطار الدولي والنظام الرأسمالي المهمين من ناحيه اخرى ويمثله د. سمير امين ، وهو يوضح علاقة سلوك الدولة الربعية بسلوك التشكيل الاجتماعي الاقتصادي ذاته، ونمط الانتاج السائد فيه والمتعايش مع انماط اخرى تتحكم الدولة في فوق وليس من تحت كما ورد في ادبيات الفكر الماركسي الارثوذكسي

٣- تيار انتقادي :- يقدم قراءة جديدة للدولة كونها تعد التطور الطبيعي لارث الاستبداد السلطاني وحرية الحاكم في التصرف استعارة بعض الانماط من الغرب الرأسمالي التي تحد من حرية السلطان ويمثله (عبد الله العروي) و (وضاح شرارة) للذان يمجدان فكرة الدولة ويدعوان الى تقوية الدولة القطرية .

٤- تيار قومي ويمثله ساطع الحصري (١٨٨٠-١٩٦٨م):-

والقوميون العرب الآخرون ، وتركز هذه الاطروحة على ان الامة هي مصدر السلطان وان مفهوم الامة يرتبط بمفهوم الوطن فالأمة قد تؤلف دولة مستقلة واحدة او قد تؤلف دول عدة لكل واحدة وطنية خاصة بها ، وبذلك تمتزج مع القومية حد الاندماج الكامل لتتولد عنها وطنيه جديدة عامه فوق جميع الوطنيات الراهنة ، كما تركز على ان الامة العربية (الوطن القومي) وحدة واحدة لا تتجزأ سياسيا واقتصاديا وثقافيا .(١)

المبحث الثاني :- نشأة الدولة ووظيفتها في العالم الثالث

١- نشأة الدولة في العالم الثالث

مفهوم العالم الثالث:- هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ، يقصد بالدالة على الدول التي لا تنتمي على العالمين الاول والثاني ، وهما الدول الصناعية المتقدمة. استعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة ١٩٥٢ في مقالات حددت للاقتصادي والسكاني الفرنسي(الفريد سوفيه) في اشارة الى الدول التي لا تنتمي الى مجموعة ((الدول الغربية)) (امريكا الشمالية اوربا الغربية واستراليا واليابان وجنوب افريقيا) ولا الى مجموعة الدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتي والصين واوربا الشرقية) وقد استوحى سوفيه هذه التنمية في الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي اثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية . وبات في اكثر المفاهيم شيوعا واستخداما في جميع حقول المعرفة الانسانية . (١)

اما العالم الاول يقصد به بالمعسكر الرأسمالي او المعسكر العربي ذلك مفهوم الذي برز خلال الحرب الباردة حيث كان يستخدم لوصف الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة تلك الدول كانت ديمقراطية ورأسمالية . بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة تغير معنى مصطلح العالم الاول واصبح معناه مترادفا الى حد ما مع الدول المتقدمة او الدول المتقدمة جدا وهي الدول التي تتمتع باقتصاد متقدم ومؤشرات تنمية بشرية عالية عرفت هيئه الامم المتحدة العالم الاول على حسب مقياس الناتج القومي الاجمالي الديناميكيات العالمية بين الاول والعوالم الاخرة . فتقسمت الى قسمين

الاولى :- العلاقات مع العالم الثاني كانت تنافسية ، ايدلوجيه، وعدائيه

الثاني :- علاقاتها مع العالم الثالث كانت عادة ايجابية في الناحية النظرية في حين انها كانت احيانا عدائية في الممارسة العملية كالحروب مثلا . (٢)

- ١- طلال حامد خليل ، المشكلات السياسية لدول اسيا ، وافريقيا ، امريكا اللاتينية ، ٢٠١١-٢٠١٢ ، ص ٥ ، [http://www.rd.uodiyala.edu.iq>pagc viewer.com](http://www.rd.uodiyala.edu.iq>pagc%viewer.com)
- ٢- مفهوم الدولة في العالم الثالث ، ص ١

ان نشوء وتكون الدولة في العالم الثالث في ظل التبعية كما اوضحناه سابقا فإن الدول الاستعمارية قد فرضت نموذجها القسري في بناء الدولة القوية على اعتبار انه النموذج الامثل والوحيد الذي يفترض الالتزام به في اطار كل مجتمع بغية اكتساب الاعتراف به دوليا واعطاء الدليل على تطور هذه الدولة ، اي ان الدولة في العالم الثالث قد فرضت على المجتمع من اعلى بالقوة من جانب الدول الاستعمارية وقد اشرنا سابقا ان في مرحلة ما بعد الاستقلال والتحرير الوطني فقد تم الاحتفاظ بمؤسسات واشكال الدولة بل ان انتقلت في كثير من الاحيان مؤسسات القهر في عهد الاستعمار الى عهد الاستقلال تقريبا من دون تغيير بذكر ، مما ادى الى تسميتها احيانا بالدول ما بعد الاستعمار كما اصطدم مفهوم الدولة القومية الدينية حيث قام اساسا على مبدأ فصل الدين عن الدولة لذا فشلت اغلب دول العالم الثالث في نقل نموذج الدولة القومية وفشلت تجربة الوحدة الوطنية فيها . مع ذلك فان دول العالم الثالث مستمرة في نقل النموذج الغربي للدولة القومية على الرغم من كونه شكلا مصطنعا مستوردا وغير فعال في بناء الوحدة الوطنية نظرا لخضوعها لضغط حضاري خارجي شديد ، وتفوق الدول الصناعية عليها فتأثرت مجتمعات العالم الثالث بقيم الحضارة الغربية وذهبت الى تقليد نماذج الغرب والاعجاب بها حيث أن الرأسمالية لم تنتقل سوى الجوانب المحددة من ثقافتها المادية التي كانت ضرورية لتحقيق استقلال اكثر وسعيها الدائم لافتقار بلدان الاطراف من خلال تدمير صناعاتها الحرفية وحصر انتاجها الزراعي وتدهور وخلق مشاكل لدول الاطراف لاقبل لها ، واستطاعت عبثا فترة طويلة في التوسع والسيطرة ان تدمج بين اليات التخلف والتبعية بحيث يتكاملان ويمارسان تأثير متبادلا لتسوية البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث . (١)

- ١- وصال نجيب العزاوي ، سعد صالح الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٨٧-٨٨-٨٩

وضيفة الدولة في العالم الثالث

من خلال تتبع ان مستوى لتبعية دول العالم الثالث للمركز الرأسمالي ، يمكن ملاحظة مستوى التخلف الذي تعاني منه مختلف جوانب الحياة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية الثقافية ، وقد برزت اهمية ذلك واضحة بعد تحقيق الاستقلال والتحرر في الاستعمار على الاقل في جانب تحقيق السيادة لهذه السلطات حتما وان كانت قد سلبت منها بطريقه او بأخرى لذا كانت لابد من تنميه شامله في هذه الدولة بتعين على السلطات السياسية فيها الاطلاع بها متمثلة بمجملها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذه الاسباب تعززت المحاولات لتحديد شكل الوظائف التي كانت على دول العالم الثالث القيام بها واصبح من الواجب دراسة هذه الوظائف ومن هذا الموضوع يترتب على دول العالم الثالث عدة

وظائف . شجعت على وظيفة الدفاع . الذي يعد الجيش هو المؤسسة المهنية الاولى بالدفاع عن الوطن والشعب ضداي تهديد خارجي يستهدف وجود الدولة او وحدة اقليمها .(١) جاءت الأوضاع الاعلامية للعالم الثالث انعكاسا واضحا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تعاني منها الدولة وتعتمد مصر على سياسة اعلامية ثابتة إزائه العالم الثالث تعلن التزاماتها بتحقيق التعاون الاعلامي وبإقامة علاقات وثيقة مع شعوب العالم الثالث .(٢)

- ١- وصال نجيب العزاوي ، مصدر سابق ، ص ١٠١
- ٢- جيهان يسرى حسين ، المعالجة الاعلامية لا حداث قضايا العالم الثالث في وسائل الاعلام المصرية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٦١٢

اما من الناحية السياسية الخارجية ان السياسة الخارجية تسعى الى دول العالم الثالث في اغلب الاحيان من خلال سياستها الخارجية الى حماية امنها القومي وذلك بتعزيز القدرة على حماية نفسها من التهديدات الخارجية ، عن طريق دخول بعضها في تحالفات او القضاء على التمردات والانقسامات بقطع وسائل الدعم الخارجي لمعارضيه ومحاولة اخفاء الشرعية على عملها من خلال الايحاء بوجود عدد وهمي خارجي وتوظيف مواردها وامكاناتها الثقافية والمادية والاعلامية لهذا الهدف ، لتجاوز المشاكل الداخلية المعقدة ومحاولة الحصول على معونات خارجية من خلال سياستها الخارجية . اما الى جانب الوظيفة الاقتصادية تتداخل العديد من المتغيرات بعضها مع البعض لتعزيز من انجذاب دول العالم الثالث نحو النمو الاقتصادي وتوجيهه ، الامر الذي ادى احيانا ان تتحمل الحكومات مسؤولية النخبة الاقتصادية وجعل الدولة هي الممارس الاقتصادي الرئيسي ، بل واحيانا الوحيد في معظم المجالات الاقتصادية ومن هذه المتغيرات ، التأثيرات الفكرية الغربية التي اعطت للدولة دورا قياديا في مواجهة ظروف التخلف والنخبة ، كما انها استفادت من المعونات التي قدمها كلا المعسكرين الشيوعي والغربي لكسب ود دول العالم الثالث (١)

- ١- وصال نجيب العزاوي ، مصدر سابق ، ص ١٠٤

الثالث : الاتجاهات و المذاهب الفكرية الحديثة في بناء الدولة

مقدمة:- تطور مفهوم الدولة في بعض الاتجاهات الحديثة لعلم السياسة والتي نظرت اليها على انها كيان سياسي و قانوني منظم بل كمجال لتصارع وتفاعل وتداخل القوه المختلفة في المجتمع حيث يعتبر اصحاب هذا الاتجاه ناقلي علم السياسة في الجمود في التحليل الى القدرة على الحركة وفهم المتغيرات الفعلية خاصة وان الدولة مازالت في نظرهم اهم وافضل وحده للتحليل السياسي وما زالت تحظى بالاهتمام الرئيسي للفلسفة السياسية التي تسعى دائما لصياغة نظرية الدولة.

أولاً:- الاتجاه الماركسي

كارل ماركس فيلسوف اجتماعي درس الاقتصاد في باريس و بروكسل ثم اقام في لندن حتى وفاته درس التاريخ و الفلسفة و القانون تأثر بالاشتراكية وخاصة افكار سان سيمون وذلك عمد وجوده في فرنسا تأثر ب(هيغل) واخذ منه قوانين الشمولية لتطوير المجتمعات عبر حركة التاريخ كان قائد الحركة العالمية الثورية في المانيا وان افكار كارل ماركس تتعارض بصورة كاملة مع الافكار التي طرحها كل من كونت و دوركهيم غير ان كل منهما يسعى الى تغيير التغيرات التي كانت تطرى على المجتمع خلال الثورة الصناعية . يقول ان الدولة او القوى السياسية هي امتداد للقوى الطبقة بعد ان تنحاز الى الطبقة القومية و المسيطرة على وسائل الانتاج هذا الانحياز يؤدي الى انقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين:- (١)الصراع السياسي يعد امتداداً للصراع الطبقي(2)الدولة هي نتيجة لهذا الصراع و بالتالي فهي تزول بزوال هذا الصراع (٣) يعطي اهمية للمجتمع ويراه هو الذي يشكل الدولة ويقرر ويحدد طبقتها

{١} كارل ماركس / مجلة الشرق الاوسط / ص ٦٨ >article>home >wwwM.awsat.com

الأمر الرئيسي في تعاليم ماركس هو النضال الطبيعي هذا ما يقال وما يكتب بكثرة كثيرة بيد ان هذا غير صحيح وعن عدم الصحة هذه تنتج الواحد بعد الآخر التشويهات الانتهازية للماركسية وينتج تزويرها بحيث تصبح مقبولة للبرجوازية وذلك لأن التعاليم بشأن النضال الطبقي لم توضع من قبل ماركس وهي بوجه عام مقبولة للبرجوازية ومن لايعرف نضال الطبقات ليس بماركس بعد وقد عن النطاق التفكير البرجوازي و السياسة البرجوازية ان حصر الماركسية في التعالي بشأن النضال الطبقي يعني بتر الماركسية و تشويهها و قصرها على ما تقبله البرجوازية ليس بماركسي غير الذي يعم اعترافه بالنضال الطبقي على الاعتراف بدكتاتورية البروليتاريا وهذا ما يميز بصوره جوهريه الماركسي عن البرجوازي الصغير و (حتى الكبير) العادي وعلى هذا ينبغي التحقيق من الفهم الحق للماركسية و الاعتراف و الحق بها.(٢)

٢- منير شفيق ؛ الدولة و الثورة ؛ ط ١ ؛ ص ١٤

٢ - لماذا نحتاج للنظرية الماركسية

يتم دعم وتشجيع مثل هذه الآراء بكل قوة من جانب اعداء الاشتراكية الذي يحاولون اعطاء الانضباط بأن الماركسية هي تعاليم غامضة ومعقدة و مملّة و انهم يقولون الافكار الاشتراكية مجردة وقد تبدو هذه الافكار جيدة نظرياً اما على ارض الواقع فأن الحل السليم يختبرنا بشئ مختلف كلياً تكمن مشكلة هذه الاطروحات في ان اصحابها عاده ما تكون لهم (نضرية) فعلاً وان كانوا يرفضون الاعتراف بذلك وعندما يقول الناس ان ليس لديهم نظرية حقيقة وان آرائهم واضحة ان ذلك خطير بشكل خاص بالنسبة لمن يحاول تغيير المجتمع فالجرائد و الراديو و التلفزيون تحاول جميعها عقولنا بأستمرار بتغييرات لحالة المجتمع المضطربة وهم يأملون ملئ ان تقبل بما يقولونه دون ان نفكر حول القضايا نفسها فلا نستطيع نحارب بفاعلية تغيير المجتمع مالم نتعرف على ماهو خاطئ في تلك الاطروحات المختلفة ظهر ذلك لأول مرة قبل ١٧٠ سنة ففي ثلاثينيات و اربعينيات القرن التاسع عشر ادى نشوء الصناعة في مناطق مثل شمال غرب انجلترا الى دفع مئات الالاف من الرجال والنساء والاطفال للعمل مقابل اجور بخسة وكان عليهم تحمل ظروف معيشية بائسة بشكل يستعصي على التصديق وبدء هؤلاء النضال ضد تلك الاوضاع مع ظهور اول منظمات عالمية جماهيرية اول نقابات والتي كانت مثلاً فير ببريطانيا مهد الثوره الصناعية الحركة الشارتية (اول حركة من اجل الحقوق السياسية والمال) وسرعان ماظهرت مشكلة كيفية تحقيق الحركة العالمية لاهدافها قال بعض الناس ان من الممكن اقناع حكام المجتمع بالتغيير من خلال الوسائل السلمية فمن شأن (القوة المعنوية) لحركة سلمية جماهيرية ان تكفل اعطاء مكاسب للعمال وقد قام مئات الالاف من الناس بتنظيم انفسهم والتظاهر والعمل من اجل بناء حركة على اساس تلك الآراء لكي يواجهوا في النهاية الهزيمة والاحباط ويقرب نهاية المرحلة الاولى من النضالات العمالية المهزومة أقدم الاشتراكي الالماني كارل ماركس على طرح افكاره مكتمله في كتابه (البيان الشيوعي) (١).

(١) كربين هارمان /كيف تعمل الماركسية /مركز الدراسات الاشتراكية /ط١ /٢٠٠٣ /ص٦-٧.

تزامنت الماركسية مع اغلب فترة الفكر العربي المعاصر الممتد لقرنين من الزمان حتى . و قد كان لها تأثير هائل ؛ منهجيا و مذهبيا ؛ سلباً وإيجاباً ؛ على مواقف و معالجات المفكرين العرب المعاصرين (يقتصر هذا المقال على المواقف الغير السلبية من الماركسية) و المطلع على افكار مفكر عربي (بكركالافغاني) او عبد الرحمن الكواكبي لوجد فيها توجهها واضحاً نحو الاشتراكية ؛ بل وحتى لدى الاخوان المسلمين ؛ برسائل من البنا ؛ وبعض مؤلفات سيد قطب الشهيرة ؛ مثل "العدالة الاجتماعية في الاسلام" ؛ و "معركة الاسلام و الرأسمالية" ؛ و "الاسلام والسلام العالمي" ؛ غير انها لم تكن اشتراكية ماركسية بحال ؛ غير ان النزاعات

الماركسية الخالصة ظهرت فيما بعد مع الالمام الكامل بأفكار ماركس ؛ و انجلز ؛ و لينين ؛ و ستالين ؛ و تروتسكي ؛ و شي تونج ؛ و روزا لوكسمبرج ؛ و لبيكنشت ؛ و كاوتسكي ؛ و برتشتاين ؛ و جورج بليخانوف ؛ ثم اليسار الجديد او مدرسة فرانكفورت فيما بعد ؛ و نسويات ؛ مثلاً كلاوازيتكين ؛ و ادباء مثل ويلز ؛ و جوركي ؛ و برنارد شو ؛ و موسيقيين مثل فاجز ؛ وغيرهم ؛ بل و سارتر في مرحلة الستينات في المركب الوجودي - الماركسي الشهير في "نقد العقد الجدلي" لتشكيل توجهات محددة يمكن تسميتها توجهات ماركسية خالصة او جذرية (أرثوذكسية) وذلك بالنسبة لما تلاها من محاولات اكثر تحرراً من المذهب(٢) .

كريم الصياد / الماركسية في الفكر العربي المعاصر

[www.elbadil.com/http:](http://www.elbadil.com)

3- نقد كل من افكار ماركس و لينين و انجلز للماركسية

ينبغي ان لايفهم من هذا النقد ان هناك محاولة لتغيب موضوعه على موضوعه في هذا التغلب النظري وانما المقصود هنا اضهار هشاشة الفكر الماركسي في معالجته بقوانين الثورة في النظام الرأسمالي المتقدم وهذه الهشاشة لا تنطبق على ماركس و انجلز و لينين حيث وضعوا الثورة العنيفة في جوهر النظرية فحسب وانما تنطبق ايضاً بالقدر نفسه على الذين وضعوا اطروحة التحول و خليط من انكفاء العمال الذين يتحولون الى متقنين يؤسسون انفسهم في حزب ماركسي لينيني ثم يتمكنون على الاستيلاء على السلطة من خلال ثوره مسلمة او انقلاب عسكري او اجتياح عسكري من الخارج (او حتى من خلال البرلمان و الطريق السني) فيعيدون تاسيس انفسهم في الدولة ليقوموا بنظام الدولة الاشتراكية اي الدولة البديل للرأسماليين في استقلال المجتمع ونهبه بما فيه الطبقة البروليتارية كطبقة هذه هي (المرحلة) التي خرجت من رحم النظام الرأسمالي و قد بقي حل التناقضات في النظام الرأسمالي يدور في الفكر الليبرالي او الاشتراكي الديمقراطي و الماركسي و الان العولمي لذلك ان فرضية الطبقة العاملة التي طرحها ماركس و انجلز و لينين مجرد فرضية لا اساس لها من واقع فعلي و سائد الا في الماضي في زمنهم و لافي الحاضر ولا بواذر لذلك في المستقبل المنظور لانهم لم يلاحظوا ان هذه الطبقة ولدت في اطار السيطرة الرأسمالية العالمية و شاركت فيها هذه مسألة لم تحظى بالدرس الذي تستحقه لا من قبل الماركسيين ولا من قبل غيرهم اعني اشكال الشراكة و المشاركة ومنذ البداية ثم تدرس جيداً (١)

١ . - مجلة الشرق الاوسط - نقد افكار ماركس و انجلز و لينين حول الدولة و الطبعة ٣/٣ ،

العدد ١٦٢٨ / ٢٠٠٦ / ٧ - ٣١ ص ٢-١

ثانياً :- الاتجاه الليبرالي

(١) الليبرالية :- هي مذهب رأس المال ينادي بالحرية المطلقة في السياسة و الاقتصاد وكل مناحي الحياة ينادي بالقبول بأفكار الغير وافعاله حتى لو كانت متعارضة مع افكار المذهب وافعاله وقد اختلفت وتعددت تعريفات الليبرالية وذلك بسبب انهم لم يتفقوا على الية محددة لتطبيقها في الواقع فالليبرالية كلمة لاتينية اشتقت من كلمة (LIBER) التي تعني الحر وغير المقيد بقيود وغير الملتمزم بأي التزام و الليبرالية الحرية المطلقة ؛ غير المقيدة بقيود . جاء في الموسوعة الميسرة "الليبرالية " مذهب رأس مالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين السياسي و الاقتصادي . اي معناها :- التحرر التام من كل انواع الاكراه الخارجي دولة ؛ جماعة ؛ فرداً ؛ ثم التصرف وقت ما يمليه قانون النفس و رغباتها ؛ و الانطلاقة ؛ و الانفلات نحو الحريات بكل صورها مادية ؛ سياسية ؛ تقنية؛ ميتافيزيائية ؛ (عقدية) كما جاءت في موسوعة لالاند الفلسفية تحت مادية (LIBEALISME) المعنى الفلسفي الحق للحرية هو الانقلاب المطلق ؛ لا بغياب النزوع ؛ بل بالترفع فوق كل نزوع وكل طبيعية(١) .

(١) رأفت صلاح الدين / ((سقط ضم الليبرالية)) ؛ ص ٣-٦

(٢) نشأه الليبرالية:- ان نشأة الليبرالية كثرة استعمال الكلمة في اوربا في القرن الثامن عشر و القرن التاسع عشر و هما قرنا الصراع بين الكنيسة (السلطة الكهنوتية) و العلوم المادية و المكتشفات العلمية فقد كانت الكنيسة تطارد علماء الماده و مكتشفي خصائصها ؛ في كل بقاع اوربا ؛ ولم تكن تسمح لاحد بالخروج عن منهاجها ؛ فحين اتى جاليلو و زميله بنظرية كروية الارض بالادلة والبراهين المادية ؛ قامت قيامة الكنيسة ؛ وطاردت الثلاثة فمنهم من فر ؛ ومنهم من اثر السلامة و رجع عن نتائجه ؛ و كذبها ظاهراً ؛ ومنهم من سلخته الكنيسة ونزعت جلده حياً حقيقة وواقعية . فالحرية التي ارادها القوم هي الحرية من تسلط الكنيسة على الافكار و المكتشفات ؛ فالعلماء وعامة الناس كانوا مضطهدين في افكارهم وفي ممتلكاتهم و في ازواجهم و في اولادهم و بناتهم وفي تشريعاتهم و تقنياتهم حتى في ما يأكلون وما يشربون اضطهاد له جذور يكون يعود أمتدادها الى اكثر من الف عام وكان هذا الاضطهاد مبنياً على انحراف عقدي من ان عسى احد الاقاليم الثلاثة للاله وانه صاحب الصلاحيه المطلقة في الكون فأنه وهي تلك الصلاحيات الى الكنيسة فهي وريثه المسيح ولها ماكان لعيسى و السلطات فالغرب اراد التحرر من الكنيسة التي ظلمتهم في كل (روافد الحياة مبدأ الفكر الليبرالي في مرحلة مبكرة داعياً الى فسق

التمرد ضد الحكومات التي تقيد الحريات ولهذا اوصت الافكار الليبرالية بالثورة الانجليزية عام ١٦٨٨ و الامريكية عام ١٧٧٥ و الفرنسية عام ١٧٨٩ وادت هذه الثورات الى قيام حكومات وتعتمد على دساتير تقدر حق الانسان في الحرية الشخصية بأوسع دوائرها دون التزام تجاه شيء من القوانين المصاغة اصلاً لحماية الحريات الشخصية . (١) ان نشأة الليبرالية في التغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوروبا منذ بداية القرن السادس عشر و طبيعة التغيير الاجتماعي الفكري يأتي بشكل متدرج بطيء وهي لم تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد و الاجتماع على يد مفكر واحد بل استعمل عدة مفكرين في اعطائها شكلها الاساسي و طابعها المميز الليبرالية ليست اللوافية نسبة الى جان لوك او الروسية نسبة الى جان جاك روسو او المليه نسبة الى جون ستورات مل وان كل واحد من هؤلاء اسهم اسهاماً بارزاً فعلاً في اعطائها كثير من ملامحها و خصائصها ان الليبرالي في الفكر السياسي الغربي الحديث نشأ و تطورت في القرن السابع عشر وذلك على الرغم من ان لغتي ليبرالي و ليبرالية لم تكونا متداولتين قبل القرن التاسع عشر . (٢)

(١) رأفت صلاح الدين /مصدر سابق / ص ٠٦

(٢) عبد الرحيم صمايل السلمي / الليبرالية نشأتها و تطورها و مجالاتها / ٢٠٠٣ /
<http://www.islamtoday.net> > artshow .com

(3) مجالات الليبرالية :- ادت مجالات الليبرالية بحسب النشاط الانساني وذلك ان الليبرالية مفهوم شمولي يتعلق بأدارة الانسان فكل نشاط بشري يمكن ان تكون الليبرالية داخله (أ) المجال السياسي :- ان ليبرالية السياسة في موسوعة لالاند الفلسفية : الليبرالية مذهب سياسي يرى ان من المستحسن ان تزداد الى ابعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية و السلطة القضائية بالنسبة الى السلطة الاجرائية التنفيذية وان يعطي للمواطنين اكبر قدر من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم يقول منير البعلبكي الليبرالية فلسفة سياسة ظهرت في اوربا في اوائل القرن التاسع عشر تعارض المؤسسات السياسية و الدينية . التي تحد من الحرية الفردية ؛ وتنادي بأن الانسان كائن {حيز} عقلائي ؛ وتطلب بحقه في التعبير وتكافؤ الفرص و الثقافة الواسعة. و تعتبر الديمقراطية في النظم الليبرالية التي تسعى لاعطاء الفرد حقوقه وهي نوع من التطبيق العلمي للفكر الليبرالي . ويقول الدكتور حازم البيلالي : "نقطة البدء في الفكر الليبرالي هي ليس فقط انها تدعو للديمقراطية بمعنى المشاركة في الحكم ؛ ولكن نقطة البدء هو انه فكر فردي يرى ان المجتمع لا يعد وان يكون مجموعة من الافراد التي يسعى كل فرد فيها الى تحقيق ذاته و اهدافه الخاصة (١)

(ب) المجال الاقتصادي :- الليبرالية الاقتصادية مذهب اقتصادي يرى ان الدولة لا ينبغي لها ان تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية لايحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الافراد و الطبقات و الامم لهذا المعنى يقال غالباً ليبرالية اقتصادية و الليبرالية الاقتصادية وثيقة الصلة بالليبرالية السياسية ويعتقد الليبراليون ان الحكومة التي تحكم بالحد الأدنى يكون حكمها هو الأفضل ويرون ان الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه اذا ما ترك يعمل بمفرده حراً ويرون ان تنظيمات الحكومة ليست ضرورية وبرز النظم الاقتصادية الليبرالية هو النظام (الرأس مالية) التي رتب افكاره عالم الاقتصاد الاسكتلندي ادم سميث في كتابه (ثورة الامم) ويدخل في الحرية التي يطلب بها الليبراليون حرية حركة المال و التجارة ؛ حرية العمل ؛ حرية التعاقد ؛ حرية ممارسة اي مهنة او نشاط اقتصادي اخذاً في الشعار الشهير للثورة الفرنسية

(دعه يعم دعه يمر).(٢)

(1) عبد الرحيم صمايل السلمي ، مصدر سابق

<http://www.islamtoday.net>artshow.com>

(2) عبد الرحيم السلمي ، الليبرالية نشأتها و مجالاتها ،

<http://www.ar.islam way .net .com>

المبحث الرابع:- الدولة العراقية وفكره بنائها بعد عام ٢٠٠٣

مقدمة:- عرف العراق منذ آلاف السنين بأسمه الحالي وسمي ايضاً ببلاد ما بين النهرين الاراضي الواقعة بين نهري دجلة و الفرات ضمن حدود العراق و كذلك تلك الواقعة بين النهرين في سوريا و تركيا و يعتقدان تسمية العراق تعود الى القرن السادس للميلاد و مشتقة من الكلمة السومرية (اوراك) و اشار بعض الباحثين الى ان التسمية مشتقة من تعريب كلمة العراق دوراً مهماً لحضارة الانسان ومرت على ارضه حضارات أكد و سومر و اشور و بابل العظيمة التي نقلت بشر عصور ما قبل التاريخ الى الحضارة المستوطنة و دخل العراق في ضل خلافة الراشدين في القرن السابع للميلاد سنة ١٤ للهجرة و تتابع عليه حكم الامويين و العباسيين حتى قضى المغول على الدولة العباسية في بغداد عام ١٢٥٨ ميلادية بعد وقت قصير من اندلاع الحرب في تشرين الاول عام ١٩١٤ بين السلطنة العثمانية و بريطانيا العظمى انزل البريطانيون حملة عسكرية في بلاد الرافدين على رأس الخليج العربي بجوار البصرة و بنهاية شهر تشرين الثاني كانت المدينة قد سقطت بأيدي البريطانيين و كانت الحكومة البريطانية في الهند قد خططت لهذه الحملة على انها خطوة اهتزازية لحماية مصالحها في الخليج العربي الا ان الاستيلاء على البصرة كان بداية لعملية انتهت بأحتلال بريطانيا للولايات الثلاث بغداد ؛ الموصل ؛ البصرة و في اواخر عام ١٩١٨ ارسلت هذه العمليات أسس الدولة العراقية حيث كانت الولايات خاضعة للاحتلال البريطاني ولم تسقط بغداد الا في عام ١٩١٧ على ايدي القوات البريطانية (١) اعادة بريطانيا النظر في استراتيجية سياستها في العراق و اوعزت وزاري الخارجية و المستعمرات ان تدرس تشكيل حكومة عراقية وفي ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٢٠ تشكلت اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب نقيب اشراف بغداد حيث شملت ثمان وزارات وعدد من الشخصيات و وزراء بلا وزارة وعقدت الوزارة اجتماعها الاول في دار رئيس الوزراء بحضور المندوب السامي البريطاني برسي كوكس وكان هناك خيارات امام بريطانيا لشكل نظام الحكم في العراق وقد تم القرار في الاخير على ان يكون الحكم بالعراق ملكياً فقد تم ترشيح فيصل بن الحسين يكون ملكاً على العراق و في ٢٣ اب ١٩٢١ تم تنصيبه على عرش العراق وعد ذلك اليوم تاريخ تشكيل دولة العراق الحديثة (٢)

(١) تشارلز ترتيب ؛ صفحات من تاريخ العراق ؛ ط ١ ؛ ٢٠٠٦ ؛ ص ٦٨ _ ٦٩

(١) محمود احمد عزت البياتي ؛ بناء دولة العراق : الفرص الضائعة ؛ بيت الحكمة ؛ ط ١ ؛ ٢٠٠٣ ؛ ص ٢٨؛ ٢٩؛ ٤٩

اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم النظام الجمهوري في العراق بعد قضائه على النظام الملكي في انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ العسكري الدموي و تولى حكم البلاد ظاهرياً مجلس سيادة برئاسة الفريق نجيب الربيعي واصبح قائد الانقلاب عبد الكريم قاسم رئيس وزراء اول حكومة جمهوريه انقلابية عسكرية في العراق واسس بذلك قاعدة اللاشرعية غير الديمقراطية في العراق ومن ممارساته خلال خمس سنوات من وجوده في السلطة انه اغلق ابواب البرلمان واستدل الستار على المدينة السياسية و المؤسساتية وجعل السلطات الدولة الثلاث التشريعية و القضائية و التنفيذية في قبضة وفي ٨ شباط ١٩٦٣ قضى البعثيون عليه بأنقلاب عسكري دموي و أسسوا جمهورية العراق الانقلابية العسكرية الثانية برئاسة العقيد عبد السلام عارف وكان عارف اول رئيس جمهوري في العراق لان الجمهورية العراقية الاولى كان مجلس السيادة بدليلاً عنه طائرتة المروحية و تولى اخوه عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية الثالثة حتى ازاحة الانقلاب البعث الثاني في ١٧ تموز ١٩٦٨ تتشكل بذلك جمهورية العراق الرابعة برئاسة احمد حسن البكر وفي نهاية عام ١٩٧٩ تنازل البكر بأرادته لظروفه الصحية عن رئاسة الجمهورية لنانبة صدام حسين واتبع ايضاً عن تنازلة كان بضغط من نانبة الذي فرض عليه الاقامة الجبرية حتى وفاته كان هناك قياديون في حزب البعث العراقي و عسكريون عارضو لتولي صدام حسين لرئاسة الجمهورية عن طريق التنازل فأعلن صدام حسين بعد تسلمه السلطة مباشرة ان هناك مؤامرة ضد السلطة مقدم عدد كبير في قيادي الحزب ومن العسكريين اتهمهم بالاشتراك فيها و استمرت الجمهورية العراقية الخامسة برئاسة صدام حسين حتى احتلال القوات الامريكية العراق بدخولها في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ومغادرة الرئيس صدام حسين و رموز نظام بغداد و القى القبض عليه فيما بعد في ١٣ كانون الاول ٢٠٠٣ وحكم واعدم في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٦ ليلة عيد الاضحى المبارك .(١)

(١) محمود احمد عزت البياتي ؛ المصدر السابق ؛ ص ٥٧ _ ٥٨.

ثالثاً :- الدولة العراقية من عام ٢٠٠٣ الى وقتنا الحاضر

مقدمة:- بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ثم اصدار سلسلة التشريعات و القرارات التي كانت تهدف الى تغيير طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي في العراق ومن اهم هذه التشريعات ((قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤)) والذي تم سنة بهدف وضع قواعد مؤسسة للدستور العراقي الدائم . و بأفترض حقائق دستورية ثبتت لاحقاً انه لا يوجد اجماع عراقي حولها و بموجب (ديباجة) هذا قانون (٩) فقد تم تشريعه و اقراره ولادارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية الى حين قيام حكومة منتخبة تعمل في ظل دستور شرعي دائم سعياً لتحقيق ديمقراطية كاملة . ان التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ جاءت بعد عقود من الاستبداد السياسي و ركزت على موضوعه الحريات لقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ و دستور ٢٠٠٥ و لكنها اهملت الجانب الثاني المتعلق بالمؤسسات و بعملية التداول السلمي للسلطة فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات و بناء الديمقراطية لا يعتمد على النوايا الحسنة للقوى السياسية الحاكمة فالمطلوب ليس فقط هدم قواعد بأركان الاستبداد وانما ايضا السعي الى بناء دولة العراق لما بعد ٢٠٠٣ (١).شهد العراق العديد من التحولات و الاحداث السياسية العنيفة منذ نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ حيث ترافقت مع تغيير فيشكل نظام الحكم و تعاقب قيادات عسكرية و مدنية و سياسية مختلفة في ايدلوجيتها و منهجها و توجهاتها وكان الاخطر فيها تعرض العراق للاحتلال العسكري الامريكي البريطاني يوم ٢٠٠٣/٤/٩ ونتيجة لسياسة الاحتلال التي تسببت بأنهيال النظام السياسي السابق كمؤسساته السياسية و العسكرية كاهه مما جعل العراق بلد يعاني من فراغ سياسي وامن و دولة بلا مؤسسات وشعب بلا سلطة اذ غيب الاحتلال السيادة الوطنية وان انهيار النظام السياسي في العراق حصل تحول جديد يتمثل بصدور قرار مجلس الامن الدولي لتنظيم واداره شؤون الحكم و اصدار بول بريمر في ٢٠٠٣/٧/١٣ قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي استمر العمل بموجبه حتى صدور الدستور الدائم في نهاية ٢٠٠٥ . (٢)

(١) مهدي جابر مهدي ؛ اشكاليه تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ؛

<http://www.M.ahewar.org7s.asp.com>

(٢) ئوميد رفيق فتاح _ رشيد عمارة ؛ النظام السياسي العراقي الواقع و الاصلاح و المستقبل ؛ مطبعة ؛ رة هه ند _ سليمانبة ؛ ٢٠١٣ / ص ٣٩

ثالثاً :- التغييرات بعد عام ٢٠٠٣ ودستور ٢٠٠٥

وضع دستور المؤقت :- في عام ٢٠٠٣ صدر قرار مجلس الامن (١٥١١) الذي اكد سيادة العراق و وحدة اراضية وأقره بأن مجلس الحكم يجسد سيادة العراق لكنه لم يذهب الى حد الاعتراف به كسلطة شرعية عليا لبلاد وكان مما تنظمه القرار المشروع في نقل سلطة الائتلاف التي تمثل قوات الاحتلال الى سلطة عراقية مؤلفة من مجلس وطني و حكومة مؤقتتين في موعد اقصاه الثلاثين من يونيو / حزيران عام ٢٠٠٤ (١) لقد ولد دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ خداجاً وهذا يعزى الى الظروف التي عصفت بالبلد فلم تترك له استقراراً الا انه مع ذلك تحققت فيه مكاسب فذة قليلة الحضور فلقد اصبح العراق دولة ديمقراطية يتم تداول السلطة سلمياً وينعم الافراد بحقوقهم و حرياتهم وهناك ضمانات فا اعلان لحمايتهم و الذود عنها لعل اهمها رقابة القضاة المكين الذي يبسط سلطانه على اعمال السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية فهو يراقب دستورية القوانين والانظمة و كذلك اعمال السلطة التنفيذية و القانونية و المادية فهناك لم يعد من عمل في الدولة ان ينجو من رقابة القضاة . (٢) وقد نصت مبادئ دستور ٢٠٠٥ حيث ان المادة الاولى تضمنت جمهورية العراق دولة اتحادية واحده مستقلة ذات سيادة كاملة ؛ نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق . (المادة الثانية) اولاً :- الاسلام دين الدولة الرسمي و هو مصدر اساس للتشريع : أ - لا يجوز سن قانوناً يتعارض مع ثوابت واحكام الاسلام ب _ لايجوز سن قانونا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ج _ لايجوز سن قانونا يتعارض مع الحقوق و الحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور ثانياً _ يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي كما ونص كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة و الممارسات الدينية ؛ كالمسيحيين ؛ اليزيديين ؛ الصائبة المندائيين . (المادة الثالثة) العراق بلد متعدد القوميات و الاديان و المذاهب ؛ وهو عضو مؤسس و فعال في جامعة الدول العربية و ملتزم لميثاقها ؛ وجزء من العالم الاسلامي . (٣)

(١) خيري عبد الرزاق جاسم / نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ و القوى المؤثرة فيه ؛ بيت الحكمة ؛ ط ١ ؛ بغداد ؛ ص ١٤٨

(٢) غازي فيصل مهدي ؛ بناء الدولة ؛ بيت الحكمة ؛ بغداد ٢٠١٢ ؛ ص ١٩

(٣) الدستور العراقي الجديد ؛ <http://www.cabinet.iq/pageviewer.com>

المادة الرابعة :- أولاً - اللغة العربية و اللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ؛ ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم بلغة الام كالتركمانية ؛ السريانية ؛ الارمنية ؛ في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً لضوابط التربوية او بأي لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة ؛ ثانياً :- يحدد نطاق المصطلح لغه رسمية ؛ وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانون يتمثل (أ) _ اصدار الجريدة الرسمية باللغتين (ب) التكلم و المخاطبة و التعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب ؛ ومجلس الوزراء ؛ و المحاكم ؛ و المؤتمرات الرسمية ؛ بأي من اللغتين (ج) الاعتراف بالوثائق الرسمية و المراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بهما (د) فتح مدارس باللغتين وفقاً لضوابط التربوية (هـ) اي مجالات اخرى يحتاجها مبدأ المساواة ؛ مثل الاوراق النقدية ؛ جوازات السفر ؛ الطوابع ثالثاً :- تستعمل المؤسسات الرسمية في اقليم كردستان اللغتين رابعاً :- اللغة التركمانية و السريانية اللغتان الرسميتان اخريات في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية **خامساً :-** السيادة للقانون ؛ الشعب مصدر السلطات و شرعيتها ؛ يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية . (١) المادة (٦) :- يتم تداول السلطة سلمياً عبر وسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور . (المادة ٧) أولاً _ يحضر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن القدرة السياسية في العراق وينظم ذلك بقانون . ثانياً : تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله وتعمل حماية اراضيها من ان تكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاطه . (المادة ٨) يرعى العراق مبدأ حسن الجوار و يلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى الى حل كل النزاعات بالوسائل السلمية و يقيم علاقاته على اساس المعالج المشتركة والتعامل بالمثل ؛ ويحترم التزاماته الدولية . (المادة ٩) أولاً : (أ) تتكون العلاقات السلمية العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي بما يرى توازنها وتمثيلها دون تحيز او اقصاء ؛ وتخضع لقيادة السلطة المدنية ؛ (ب) يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة (ج) _ لايجوز للقوات المسلحة العراقية وافرادها ؛ بضمنهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع او اي دوائر او منظمات تابعة لها الترشيح في الانتخابات لاشغال مراكز سياسية . (د) _ يقوم جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات و تقويم التهديدات الموجهة للامن الوطني ؛ تقديم المشورة للحكومة العراقية ؛ (هـ) تحترم الحكومة العراقية ؛ تنفذ ؛ التزامات العراق الدولية الخاصة منح انتشار و تطوير و انتاج و استخدام الاسلحة النووية و الكيميائية و البالوجية و يمنع ما يتصل بتطويرها و تصنيعها و انتاجها و استخدام مواد و تكنولوجيا و انظمة للاتصال ثانياً :- تنظيم خدمة العلم بقانون

(1) النص الكامل للدستور العراقي دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ (الديباجة)

<http://www.makalat>dstoor.Com>

(2) الدستور العراقي _ الدستور العراقي الجديد <http://www.cabinet.iq>page>

[viewer.com](http://www.viewer.com)

حيث نصت المادة (١٠) العتبات المقدسة و المقامات الدينية في العراق ؛ كيانات دينية و حضارية و تلتزم الدولة بتأكيد وصيانة حرمتها ؛ وضمن ممارسة الشعائر بالحرية فيها . المادة (١١) بغداد عاصمة جمهورية العراق . (١) كما نصت المادة (١٢) والتي قضت بأن تنظم بقانون الاوسمة و العطلات الرسمية و المناسبات الدينية و التقويم الهجري و الميلادي . اما المادة (١٣) والتي لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ويعد باطلاً كما نص في دساتير الاقاليم او اي نص قانوني اخر يتعارض معه . اما المادة (١٥) في الدستور التي قضت بأن لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الاوفقاً للقانون وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة . كما نصت المادة (١٩) ان استقلال القضاء صفة اساسية له وليس حقاً مدنياً او سياسياً للأفراد حتى يأتي ضمن الفصل الاول من الباب الثاني من الدستور . اما تعديل المادة (٢٧) والتي قضت بأن (للاموال العامة حرمة و حمايتها واجب على كل مواطن لان اموال الدولة نوعان عامة و اموال خاصة فأن قصر الحماية على الاموال العامة معناه ترك الاموال الخاصة للدولة . اما المادة (٣٤) والتي قضت بأن التعليم المجاني حق لكل العراقيين بمختلف مراحله فأنها بحاجة الى التعديل . فالدولة اليوم غير قادرة على توفير التعليم المجاني لكل العراقيين . نصت المادة (٤٩) و الذي قضى بأن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تحتل النساء لاتقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب لانه خارق لمبدأ المساواة الذي بثه الدستور في ثنايا المادتين (١٤_٢٠) منه. ان المسؤولية لاتؤدي بل الذي يؤدي هو العمل ؛ والعمل قد نشأ عنه مسؤولية جنائية او تأديبية او مدنية . ولاتوجد حريات عامة وحرريات خاصة كما نصت على ذلك هذه المادة فالحرريات كلها عامة ومباحة للجميع . اما المادة (٦١) من الدستور والتي قضت بأعفاء رئيس الجمهورية بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب بعد ادانته من المحكمة الاتحادية العليا في احدى الاتية :- (١) _ الحنت في اليمين الدستورية (٢) انتهاك الدستور (٣) الخيانة العظمى . كما نصت المادة (٩٤) من الدستور التي نصت على ان قرارات المحكمة الاتحادية العليا بأنه و ملزمة للسلطات العامة وفيما يخص مجلس الاتحاد المنصوص عليه في المادة (٦٥) من الدستور فأنه يجب ان لا يحال موضوع تشكيلة واختصاصاته وما يتعلق به الى القانون بل ان يتولى الدستور بنفسه هذه المهمة حتى يكون المجلس بمستوى مجلس النواب . اما المادة (٧٣) من الدستور و التي حددت صلاحيات رئيس الجمهورية و منها اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء فأى قرار يصدر من رئيس الجمهورية في الشؤون بحسب ان يكون مبنياً على توصية رئيس مجلس الوزراء و الايعتبر منزوعاً من القيمة القانونية . نصت المادة (٩١) من الدستور ان

المحكمة تعمل خارج جهتي القضاء العادي و الاداري و بمعزل عنها . (٢)

(١) الدستور العراقي الجديد [http:// www. Cabinet . iq >page viewer . com](http://www.Cabinet.iq>page viewer.com)

(٢) غازي فيصل مهدي ؛ مصدر سابق ص ٢٠

اما المادة (١٢٢) من الدستور العراقي وهذا المبدأ يقتضي وجود رقابه و صائية يمارسها المركز على الهيئات المحلية واذا حدثت نزعات بين الاثنين فإن محاكم القضاء في المادي و الاداري هي المختصة بالفصل فيها حسب نوعها و كفى بها رقيباً . نصت المادة (١٠٠) من الدستور فإنه يجب النص صراحة فيها على عدم تحصين اي عمل او اقرار اداري من الطعن القضائي . اما المادة (١٠١) والتي اجازت بقانون انشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الاداري و الامتناء و الصياغة و تمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة امام جهات القضاء . اما المادة (١١١) من الدستور والتي قضت بأن النفط والغاز هو ملك لكل الشعب العراقي في كل الاقاليم و المحافظات فأنها بحاجة الى تعديل . اما المادة (١١٢) تحتاج الى اعادة صياغة وذلك بأضافة عبارة (والتي ستكتشف في المستقبل) فأنها اليها وذلك سداً لذريعة الاجتهاد . اما المادة (١١٤) والتي احصت الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم لانها حشرت المحافظات غير المنتظمة في اقليم من تضاعيفها مساوية اياها بالاقاليم وهذا جهل غليظ لان الاقاليم تعمل على وفق مبدأ الفدرالية بينما تعمل الاقاليم الغير منتظمة في اقليم على وفق مبدأ اللامركزية والادارية وكبر فرقاً ذاك الذي بين الاثنين . اما المادة (١١٥) والتي تنص على ان (لكل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم و المحافظات الغير منتظمة في اقليم و الصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية و الاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما) . ولان المحافظات المذكورة لاتمارس السلطة التشريعية مادامت تعمل وفق مبدأ اللامركزية الادارية كما نصت على ذلك المادة (١٢٢) من الدستور و كما نصت المادة (١٢١) لان هذا يضمن السلطة الاتحادية و يقوي عود الاقاليم وفي ذلك ضرر محض لوحدة البلد . اما المادة (١٢١) يحتاج الى تعديل ايضاً لانه لايمكن تأسيس مكاتب للمحافظات غير المنتظمة في اقليم في السفارات و البعثات الدبلوماسية لانه يؤدي الى ترهل الملاكات و ارهاق موازنة الدولة اضافة الى ان التمثيل الدبلوماسي في الدول الفدرالية محصور بالسلطة الاتحادية . اما المادة (١٢٢) والتي قضى بأن (تمنح المحافظات التي لا تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية و المالية الواسعة بما يمكنها من ادارة شؤونها وعلى وفق مبدأ اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون) . وكما نصت المادة (١٢٣) والتي انتظم نصها بصيغة (يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات او بالعكس بموافقة الطرفين وينظم ذلك القانون) . اما المادة (١٢٥) والتي ضمننت الحقوق الادارية و السياسية و الثقافية و التعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان و الكرد و اشوريين وسائر المكونات الاخرى وينظم ذلك بقانون . اما المادة (١٣٨) والتي قضى بأن يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالأجماع و يجوز لأي عضو فيه ان ينبت العضوين الاخرين مكانه . لان اتخاذ القرارات بالأجماع محال في بعض الاحيان . اما المادة (١٤٠) والذي قضى بأن يكون الاستفتاء على المواد المعدلة بموافقة اغلبية المصوتين واذا لم يرفضه ثلثاً المصوتين في ثلاث محافظات او اكثر . (١)

ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ لم يعد صالحاً ونافعاً لهذا البلد . لأن فيه هفوات و ثغرات و تناقضات من شأنها ان تزعزع بناء الدولة وعمل مؤسساتها فلا يتحقق الخير المرجو منه وكفى بهذا و بالا . ان اللجنة التي تم تشكيلها في الدورة الاولى لمجلس النواب و المسؤولية عن اجراء التعديلات الدستورية و تقديمها الى مجلس النواب في بحر اربعة اشهر لم تنجز مهمتها لحد الان فالميعاد تصدم و الشعب ينتظر و يتربص . ان المطلوب من اللجنة المشار اليها ان تعمل ليل نهار من اجل انجاز التعديلات الواجب ادخالها على الدستور حتى يشوي على عوده ويخضر جانبه فيكون سنداً متيناً للقوانين وشرعه ومنهاجاً لدولة القانون و المؤسسات التي ينتظر الجميع تحقيقها وهذا ليس ببعيد . (١)

(1) غازي فيصل مهدي / مصدر سابق / ص ٢٣

الختاتمة

ان بناء الدولة يتم عادة بصورة طبيعية انطلاقاً من مجتمعاتها و نخبها و مراكز القوى فيها ولكن ظاهرة بناء الدولة بمساعدة خارجية نشأت بظهور الاستعمار الحديث وظاهرة الانتداب في عصبة الامم ثم تبلورت مؤخراً في حالات حديثة في مجتمعات خرجت لتوها من حروب خارجية او داخلية

ومن اجل بناء دولة قوية و صحيحة يجب اتباع اسس معينة بعد الاطلاع و الدراسة نستطيع ان نلخص هذه الاسس كالتالي :-

١- تعزيز قدرة المؤسسات وشرعية الدولة عبر العلاقات الدولية بالمجتمع و يجب ان يكون هذا التفاعل يصب في مصلحة الطرفين كالأمن والعدالة والاقتصاد وخدمات عامة .

٢ - ادارة الدولة يجب ان تكون على اساس المصالح المشتركة بين الدولة و المجتمع و النخب السياسية .

٣ - يجب وجود عملية تحديث على كل المستويات في العلاقة بين الدولة و المجتمع من اجل تحقيق الدولة القوية

٤ - ان عملية بناء الدولة يختلف عن بناء المؤسسات فالدولة تحوي بعداً مجتمعياً

٥- ان عملية بناء الدولة يمكن للجهات الخارجية ان تكون مشتركة في بنائها ولكن لا يمكن التحكم بها مطلقاً

المصادر

- ١- هضال احمد رشيد، احسان احمد رشيد، سولين حاجي، بالتعاون مع منظمه هاري كار غير الحكومية، مطبعة زانا، دھوك/٢٠٠٦.
- ٢- هضال احمد رشيد، إحسان احمد رشيد، سولين حاجي، المصدر نفسه.
- ٣- وصال نجيب العزاوي، سعد صالح الجبوري، الدولة نظرياتها وخصائصها، بيت المحكمه-بغداد، ٢٠١١، الطبع بلا.
- ٤- وصال نجيب العزاوي، المصدر نفسه.
- ٥- وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق.
- ٦- عبدالله بلقزيز، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٤.
- ٧- وصال نجيب العزاوي، سعد صالح الجبوري، مصدر سابق.
- ٨- احمد عوض الرحون، الدولة الوطنية المعاصرة ازمه الاندماج والتفكيكو بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
- ٩- وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق.
- ١٠- وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق.
- ١١- وصال نجيب العزاوي، سعد صالح الجبوري، مصدر سابق،
- ١٢- جيهان يسرى حسين، المعالجة الاعلامية الاحداث قضايا العالم الثالث في وسائل الاعلام المصرية، جامعه القاهرة، ١٩٩٢.
- ١٣- وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق.
- ١٤- منير شفيق، الدولة الثورة، ط ١.
- ١٥- كريبين هارمان، كيف تعمل الماركسيه، مركز الدراسات الاشتراكيه، ط ١، ٢٠٠٣.
- ١٦- رأفت صلاح الدين، سقط صنم الليبراليه.

- ١٧- رأفت صلاح الدين، مصدر سابق.
- ١٨- تشارلز ترتيب، صفحات من تاريخ العراق، ط١، ٢٠٠٦.
- ١٩- محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق، الفرص الضائعة، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٣.
- ٢٠- محمود احمد عزت البياتي، مصدر سابق.
- ٢١- نوميذ رفيق فتاح، رشيد عمارة، النظام السياسي الواقع والاصلاح والمستقبل، مطبعة رةهه ند، اسليمانيه، ٢٠١٣.
- ٢٢- خيرى عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في الطرق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، ط١، بغداد.
- ٢٣- غازي فيصل مهدي، بناء الدولة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
- ٢٤- غازي فيصل مهدي، مصدر سابق.
- ٢٥- غازي فيصل مهدي، مصدر سابق.
- ٢٦- غازي فيصل مهدي، مصدر سابق.
- ٢٧- مجله الشرق الاوسط، نقد افكار ماركس، وانجلز، ولينين، حول الدولة، ط٣-٣، العدد ١٦٢٨/٢٠٠٦.
- ٢٨- طلال حامد خليل، المشكلات السياسية لدول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، ٢٠١١-٢٠١٢.
- <http://www.rd.uodiyla.edu.iq>pageviewer.com>
- ٢٩- مفهوم الدولة في العالم الثالث
- <http://www.basicedu.uodiyala.edu.iq>apdif.com>
- ٣٠- كارل ماركس، مجله الشرق الاوسط
- <http://www.awsat>com>home>articale>
- ٣١- كريم الصياد، الماركسية في الفكر العربي المعاصر
- <http://www.elbadil.com>

٣٢- عبدالرحيم صمايل السلمي، الليبراليه نشأتها وتطورها ومجالاتها، ٢٠٠٣
<http://www.islamtoday.net>artshow.com>

٣٣- عبدالرحيم صمايل السلمي، مصدر سابق
<http://www.islamtoday.net>artshow.com>

٣٤- عبدالرحيم صمايل السلمي، مصدر سابق
<http://www.ar.islamway.net.com>

٣٥- مهدي جابر مهدي، اشكاليه تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣
<http://www.m.ahewar.org7s.asp.com>

٣٦- الدستور العراقي الجديد <http://www.cabinet.iq>pageviewer.com>

٣٧- النص الكامل للدستور العراقي دستور جمهوريه العراق ٢٠٠٥ (الديباجة)
<http://www.makalat>dstoar.com>

٣٨- الدستور العراقي- الدستور العراقي الجديد
<http://www.cabinet.iq>page.viewer.com>

٣٩- الدستور العراقي الجديد <http://www.cabinet.iq>page.viewer.com>

الفهرست

المبحث الاول \ مفهوم الدولة النشأة و التطور

المطلب الاول \ مفهوم الدولة

المطلب الثاني \ مفهوم المدارس الفكرية المختلفة للدولة

المبحث الثاني \ نشأة الدولة ووظيفتها بالعالم الثالث

المطلب الاول \ نشأة الدولة في العالم الثالث

المطلب الثاني \ وظيفه الدولة في العالم الثالث

المبحث الثالث \ الاتجاهات الفكرية للدولة الحديثة

المطلب الاول \ الاتجاه الماركسي

المطلب الثاني \ الاتجاه الليبرالي

المبحث الرابع \ الدولة العراقية و فكرة بنائها بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الاول \ التطور التاريخي لفكرة بناء الدولة العراقية الحديثة

قبل عام ٢٠٠٣

المطلب الثاني \ الدولة العراقية في عام ٢٠٠٣ الى وقتنا الحاضر

المطلب الثالث \ التغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣ و دستور ٢٠٠٥